



حُكْمٌ مَارِيٌ عَدْرَاقٌ
حامد حمادي بالآبي نقيب المحامي

جمهوريَّةِ العَرَاقِ
المُحَكَّمَةُ الْإِتَّهَادِيَّةُ الْعُلَيَا
العدد: ٤٩ - اتحادية/تمييز/٢٠١١

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١١/١٢/٤ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد باهان ومحمد صائب النقشبندي وعبد صالح التميمي ومحاتيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو ألمون المازنونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المميز - المدعى - / على عبد المعطي عباده خضبان الغضبان .
المميز عليه - المدعى عليه - / وزير الدفاع /إضافة لوظيفته/وكيل الموظف الحقوقى ناجى حاتم .

الادعاء

ادعى المدعى (المميز) أمام محكمة القضاء الإداري أنه سبق أن أعيد إلى الخدمة في الجيش الجديد بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/٢٧ وبرتبة عقيد مهندس حسب الأمر الوزاري ٣٣٧ وشغل منصب مدير الدراسات والبحوث وأنه عند صدور قانون الفصل السياسي رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٥ تم شموله بالقانون حسب قرار اللجنة والأمر الوزاري ١٧٤ في ٢٠٠٦/٣/١٨ فرفع إلى رتبة عميد مهندس وشغل منصب مدير اتصالات قيادة التدريب . وأنه فوجئ بتزيل رتبته إلى مقدم حسب الأمر الوزاري ٦٤٩ في ٢٠٠٦/٩/٢٥ وحسب قانون الفصل السياسي وبعد (٤) سنوات خدمة أصبح رائد حسب الأمر الوزاري ١٢٤ في ٢٠١٠/٢/١٧ ، ولأن القرار مجحف بحقه ومخالف للقانون طلب إعادته إلى رتبته السابقة كعميد لأنها نشرت بأوامر القسم الثاني وشغل منصباً بموجبها . تظلم المدعى لدى المدعى عليه /إضافة لوظيفته/ بتاريخ ٢٠١٠/٥/١٣ ولم يبيت بالالتزام رغم مضي المدة القانونية . أقام المدعى دعواه بتاريخ ٢٠١٠/٦/٢٧ طالباً إلزام المدعى عليه /إضافة لوظيفته/ بإعادة رتبته كعميد والتغويض عنضر المادي والمعنوي ونتيجة المرافعة الحضورية العתبة قررت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١١/٩/٧ وبعد اضماره (٧/٣١٧) الحكم برد دعوى المدعى ذلك أن موضوع الدعوى خارج اختصاص محكمة القضاء الإداري إذ أن الجهة الإدارية التي يرتبط



حُكْمٌ هَارِيٌّ عَبْرَاق
حَادِحٌ حَادِحٌ بِالْأَيْنِ نَوْقِيَّهَادِي

بها المدعى هي التي تحدد الرتبة ومدة الفصل السياسي وفقاً لأحكام الفقرة (د) من البند ثالثاً من المادة (٧) من قانون مجلس شورى الدولة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ المعدل . طعن المميز (المدعى) بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا يلاحته التمييزية المؤخرة ٢٠١١/٩/١٥ طالباً نقضه للأسباب الواردة فيها .

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التميزي مقدم ضمن المدة القانونية قرار قبوله شكلاً . ولدى النظر في الحكم المميز وجد ان المدعى يدعى في دعواه انه أعيد الى الخدمة في الجيش برتبة عقيد مهندس وانه مشمول بقانون الفصل السياسي فتم ترقيفه الى رتبة عميد مهندس وان المدعى عليه/إضافة لوظيفته اصدر الأمر الوزاري المرقم (٦٤٩) في ٢٠٠٦/٩/٢٥ تم بموجبه تنزيل رتبته الى مقدم وطلب الحكم بإعادته الى رتبة عميد . أصدرت المحكمة حكمها المميز القاضي برد الدعوى لعدم الاختصاص الوظيفي واتساعه من اختصاص الجهة التي يرتبط بها المدعى . وتتج المحكمة الاتحادية العليا ان طلب المدعى في دعواه بإعادة رتبته السابقة وهي (رتبة عميد) في الجيش العراقي يخرج عن اختصاصات محكمة القضاء الإداري حيث ان الرتبة في الجيش لا تمنع بمضي مدة معينة فقط وإنما تعتمد على ضوابط أخرى يرجع تقديرها للجهة الإدارية وعليه فالحكم المميز ان قضى برد الدعوى لهذا السبب كان صحيحاً كما تجد المحكمة الاتحادية العليا ان المدعى سبق وان أقام الدعوى المرفقة (١٥/أي/٢٠٠٩) أمام محكمة القضاء الإداري بنفس موضوع هذه الدعوى حيث ادعى فيها ان المدعى عليه وزير الدفاع /إضافة لوظيفته اصدر الأمر الوزاري المرقم (٦٤٩) في ٢٠٠٦/٩/٢٥ (وهو نفس الأمر الوزاري المطعون فيه في الدعوى المميز حكمها) والمتضمن تنزيل رتبته الى مقدم وطلب الحكم بمنحه الرتبة التي يستحقها وان المحكمة بحكمها المرقم (١٥/أي/٢٠٠٩) في ٢٠٠٩/٩/٩ قضت برد الدعوى لعدم الاختصاص الوظيفي واكتسب الحكم المذكور درجة البتات بتصديقه تمييزاً بقرار المحكمة الاتحادية العليا

حُوٰ هَارِيْ حِيرَاق



العدد: ٩٩ | التحالف/تبليغ | ٢٠١١

بعد (٧٥) اتحادية/تمييز/٢٠٠٩ في ٨/١٠ وعليه يكون موضوع الدعوى المميز حكمها قد تم الفصل فيه وصدق تمييزاً وحاز درجة البات ويكون حجة بما فصل فيه من الحقوق ولا تحد أطراف الدعوى ولم تتغير صفاتهم وتعلق النزاع بذات الحق محلها وبسبباً مما يجعل موضوع الطعن التميزي محكماً بالرغم لهذا السبب أيضاً استناداً لل المادة (١٠٥) من قانون الإثبات) وحيث ان الحكم المميز قضى برد الدعوى لعدم الاختصاص قرر الحكم بتصديقه ورد الطعون التميزية وتحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٤/١٢/٢٠١١.

مدحت محمود
رئيس المحكمة الاتحادية العليا

علیا در حسین دارد